التطور التاريخي لمؤسسة الحسبة في بلاد الشام خلال العصر الفاطمي (٣٥٨-٥٦٧هـ/٩٦٩-١١٧١م)

الباحث علي هادي ناجي العجيلي
قسم التاريخ- كلية التربية ابن رشد للعلوم الإنسانية- جامعة بغداد
atheer8383@gmail.com

أ.م.د. علي عطية شرقي الكعبي
قسم التاريخ- كلية التربية ابن رشد للعلوم الإنسانية- جامعة بغداد

(مُلَخَّصُ البَحث)

يعد نظام الحسبة ركنا مهما من اركان ادارة الدولة العربية الاسلامية، لما له من تأثير ايجابي من الناحية الاقتصادية والادارية والقانونية، وبالتالي ينعكس على حالة الدولة واستتباب امنها. وعلى الرغم من ان موضوع الحسبة قد تم تناوله من قبل باحثين قبلي حيث تم تناوله بأشكال مختلفة، لكني عولت القيام بهذا العمل العلمي لكشف جانب من الجوانب الهامة في تاريخ بلاد الشام.

ولكي يبرز الباحث المنصف مثل هذا الموضوع، ويظهر بالمظهر اللائق به، فعليه أن يطرق ميدانا زاخرا بالصعوبات والمشكلات. وأولى هذه الإشكاليات: طول الفترة الزمنية التي تناولتها الدراسة، إذ إن الموضوع هو (الحسبة في بلاد الشام)، وهي فترة تبدأ من القرن الأول وحتى نهاية القرن السادس الهجري ولا شك إنها فترة تاريخية زمنية طويلة.

كلمات مفتاحية: تطور- مؤسسة الحسبة - بلاد الشام - العصر الفاطمي.

المقدمة

يعد نظام الحسبة ركنا مهما من أركان إدارة الدولة العربية الإسلامية ، لما له من تأثير ايجابي من الناحية الاقتصادية والإدارية والقانونية، وبالتالي ينعكس على حالة الدولة واستتباب أمنها بالرغم أن موضوع الحسبة قد تم تناوله من قبل باحثين قبلي حيث تم تناوله بإشكال مختلفة ، لكني عولت القيام بهذا العمل العلمي لكشف جانب من الجوانب الهامة في تاريخ بلاد الشام .

أهمية البحث: تتأكد أهمية هذه الدراسة عندما ندرك شدة الحاجة إلى تحديد الحسبة في مجالاتها المتنوعة، تراعي تنوع المخالفات، وتجددها، والمصاحبة للانفجار المعرفي والانفتاح العالمي، وهو ما يساعد الجهات الرسمية المكلفة بالقيام بمهمة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على تحقيق رسالتها وأهدافها.

من ابرزا هداف البحث هو دراسة التطور التاريخي لمؤسسة الحسبة في العصر الفاطمي (٣٥٨-٥٦٧هـ/٩٦٩-١١٧١م)

التطور التأريخي لمؤسسة الحسبة في بلاد الشام خلال العصر الفاطمي (٣٥٨-٥٦٧هـ/٩٦٩-١١٧١م)

لقد انحسر النفوذ العباسي عن الشام، واقتصر على سلطة اسمية في العصر العباسي الثاني، فقد أدى نجاح الخلافة الفاطمية في المغرب ومصر وامتداد نفوذها إلى بلاد الشام للقضاء على البقية الباقية من النفوذ العباسي، وتم لهم ذلك بعد فتح جوهر الصقلي لمصر في سنة(٣٥٨هـ/ ٩٦٨ م)[١] حيث بدأ الفاطميون التفكير جديًا في السيطرة على بلاد الشام رغم أن ذلك سيؤدي إلى الصدام مع الخلافة العباسية، فأرسلوا الدعاة وتبعتهم الحملات العسكرية[٢].

ومن الأسباب التي دفعت الفاطميين للاستيلاء على بلاد الشام، والتي يمكن أن نجمل بعضًا منها، الوضع السياسي وحالة التفتت والصراعات، وحرص الفاطميون على تقويض دعائم الخلافة العباسية، وانتزاع زعامة العالم الإسلامي منها، وتحقيقًا لهذه الغاية عملوا على مد سلطانهم إلى مصر ثم إلى بلاد الشام [٣] لنشر المذهب الشيعي في مصر وبلاد الشام وسائر الدول الإسلامي [٤]. وكذلك غارات القرامطة وعجز الاخشدين عن صدها، واستيلاء القرامطة على جنوب الشام ووسطه الذي سيشكل تهديدًا للوجود الفاطمي في مصر وبلاد الشام لاحقًا، حيث يشكل القرامطة خطرًا على سياسة الفاطميين التوسعية في بلاد الشا م[٥] سبب آخر عدم استقرار الأحوال السياسية في بلاد الشام في أواخر العهد الإخشيدي والصراع الإخشيدي مع ابن رائق مما أدي إلى ضعفهم، لذلك سعوا للقضاء على بقايا الاخشديين الفارين من مصر إلى الشام، حيث قاتلهم جعفر بن فلاح و سيطر على الرملة، وأخذ قائدهم حسن الإخشيدي أسيرا لديه[٦].

ومن الأسباب الأخرى التي دفعت الفاطميين للسيطرة على بلاد الشام، الموقع الاستراتيجي الذي تمثله فلسطين كمفتاح لبلاد الشام، وخطورة موقعها بالنسبة للمخططات الفاطمية الرامية للوصول لبغداد، ففلسطين تشكل حلقة وصل بين مصر والشام والعراق، لذلك حرص الفاطميون على السيطرة علي فلسطين لتكون جزءًا من دولتهم[٧]. كل هذه الأسباب مجتمعة جعلت الفاطميين يستغلون الفرصة للانقضاض والاستيلاء على البلاد وإقامة دعوتهم الشيعية فيها وفي عهد بني العباس، تطور العمل بنظام الحسبة نتيجة لاتساع الدولة وتطور أسواقها وعلاقاتها

الداخلية والخارجية فاتسع ليشمل أصناف الحرف ويشكل بذلك نوعاً من أنواع التنظيم الرقابي[٨].

وأطلق مسمى الوظيفة (محتسب) على الشخص الذي يعين على الحسبة، في عهد الخليفة العباسي أبو جعفر المنصور[٩].

قبل إن نعرض لموضوع الحسبة في بلاد الشام في العصر الفاطمي لابد ان نشير الى الأسواق في هذا العصر وخصوصيتها كان تخطيط الأسواق في دمشق يمثل مجموعة من الشوارع المتوازنة تقفل بأبواب في مداخلها، ويختص كل سوق منها بأصحاب مهنة واحدة، وكان أكثر أسواق دمشق مغطاة [١٠]. وكان غطاؤها من الخشب أو المعدن، وتقوم على طرفيها الدكاكين.

وكانت أسواق المدينة تزين ببعض التماثيل التي تقام في الشوارع، وقد أورد العماد الاصبهاني (ت، ٥٩٤هـ/١١٩٧م) بيتين من الشعر لعبيد الله بن المظفر المري[١١]. يصف بها سوق دمشق وقد زين وعلق فيه سبع على الريح يقول [١٢].

يأرب سوق مزين حسن جزت به والنهار منسلخ

رأيت من فوقه بابه سبعا يدخل فيه الهواء فينتفخ

وبنيت في المدينة مراكز تجارية ومهنية كان يطلق عليها القيساريات [١٣].

وكانت تساهم في تنشيط الحركتين التجارية والصناعية في المدينة، وأهمها قيسارية العقيقي التي تعود للقرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي [١٤]. وقيسارية الاشراف التي بناها الشريف العلوي ابو حمزة بن الحسن بن العباس (ت٤٣٤هـ/ ١٠٤٢م) [١٥]. ويبدو أن وظيفة الحسبة كانت من الوظائف المهمة لدى الفاطميين إذ أن متوليها كان يتم اختياره بعناية فائقة أذ يجب فيه أن يكون من وجوه العدول وأعيانهم وكان من شأنه أنه إذ خلع قرئ سجله بمصر والقاهرة على المنبر ويده مطلقة في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على قاعدة الحسبة[١٦].

وكانت تولية المحتسب تتم بمراسيم غاية في الفخامة مدل ما كان لأرباب الوظائف الكبيرة في الدولة، فكان الخليفة يستدعيه بنفسه إلى القصر ليمنحه كتاب التولية، وكان يخرج من القصر في موكب ضخم يطوف به الطرقات[١٧].

الحسبة وعلاقتها بالدواوين الأخرى في العصر الفاطمي

لوظيفة الحسبة أثر كبير في حماية المجتمع الإسلامي، لما لهذه الوظيفة من صلاحيات تخول لصاحبها المحافظة على ممتلكات الناس وحماية مصالحهم، ومما زاد من أهمية الحسبة أن أصبح هنالك احتساب على القضاة والولاة مما جعل من الحسبة دعامة قوية للعدالة.

وللحسبة علاقة قوية ببعض الوظائف الأخرى في الدولة الإسلامية مثل القضاء الذي كان يعتبر ملازماً للحسبة في أحيان كنيرة رغم ما بين الوظيفتين من اختلاف، كما ظهرت وظيفة والي المظالم بجانب القضاء فأصبحت مرتبطة أيضا بالحسبة. ولما كان من شأن القاضي ووالي المظالم التشريع وإصدار الأحكام وكذلك المحتسب، فكان لابد من وجود جهة منفذة، وهي الشرطة التي صارت ذات علاقة وطيدة بالوظائف سالفة الذكر.

والجدير بالذكر أن هذه الوظائف لم تكن لها حدود ثابتة، بل تتوقف صلاحيات كل موظف فيها على ما كتب في سجل تعيينه، وفي بعض الأحيان تكون جميع هذه الوظائف في يد شخص واحد إن دعت الضرورة، ولا بأس من إجراء مقارنة بسيطة بين هذه الوظائف في الدولة الفاطمية.

مقارنة وظيفة الحسبة بوظيفة القضاء:

كان بين القضاء والحسبة في الصلات ما جعل منهما سوياً دعامة قوية للعدالة، وتعتبر الحسبة واسطة بين أحكام القضاء والمظالم[١٨]. ومن هنا نلاحظ العلاقة الوثيقة بين الحسبة والقضاء، كما يجوز للمحتسب الاحتساب على القضاة ومنعهم من الفصل بين الناس في المساجد[١٩]هنالك أوجه اتفاق وأوجه اختلاف بين هاتين الوظيفتين يمكن حصرها في الآتي:

أولا أوجه التشابه

أ. أن كلا المنصبين موضوع لإنصاف المظلوم من الظالم، للقاضي والمحتسب الحق في سماع شكوى المتظلم فيما يتعلق بتطفيف كيل أو غش أو مماطلة في سداد دين[٢٠]

ب. يتخذ المحتسب نواباً له في الأقاليم، وكذلك القاضي يتخذ له نواباً يعرفون بنواب الحكم[٢١].

ج. يجوز للمحتسب كما يجو للقاضي أن يلزم برد الحقوق المغتصبة، أويلزمه بأداء الحق الواجب عليه.

د. يشير ابن خلدون [٢٢] الى اهمية الحسبة في الدولة الفاطمية فيذكر: ان الحسبة خادمة لمنصب القضاة [٢٣]

ثانياً: أوجه الاختلاف:

أ. يجوز للمحتسب أن ينهي عن المنكر وإن لم يحضر إليه خصم، وليس للقاضي أن يتعرض لذلك إلا بحضور خصم يجوز له سماع الدعوى منه [٢٤].

ب. يحتاج القضاء إلى الأناة والتدقيق في الحكم لأنه يقوم بالتأكد من صحة الوقائع، بينما تحتاج الحسبة إلى السرعة في التنفيذ وإزالة المنكر[٢٥] ويقوم عمل المحتسب على الغلظة والشدة وسرعة البت في المجالات التي تتعلق بنظام السوق.

ج. الحسبة مقصورة على الحقوق المعترف بها فأما ما يدخله التجاحد والتناكر فلا يجوز له النظر فيها لأن الحاكم فيها يحتاج في تحقيقها وتقرير العدالة فيها إلى سماع بينة أو حلف يمين ولا يجوز للمحتسب أن يسمع بينة على إثبات حق ولا أن يحلف يميناً على نفي حق فإن القضاء أحق بسماع البينة وتحليف الخصوم، والحسبة تفصل في مسائل مستعجلة لا تحتمل ذلك[٢٦].

ويمكن القول بأن الحسبة والقضاء في الدولة الإسلامية كانتا أمرين على درجة عالية من الأهمية والدليل على ذلك أن الفقهاء وضعوا شروطاً يجب توافرها فيمن يتولى أي منهما، وهي شروط في عمومها تكاد أن تكون متطابقة وهذا يدل على العلاقة بين الوظيفتين[٢٧]. كذلك كان القضاة والمحتسبون يعبرون من طائفة واحدة وهي طائفة العلماء وكان لبسهم وركوبهم واحد كذلك، كما كان كل منهما يستلم مرتبه من بيت المال ويمنع من أخذ الهدايا والرشوة[٢٨].

والجدير بالذكر أن هنالك تقارباً بين القضاء والحسبة عند الفاطميين، ونلمس ذلك من خلال قراءتنا لسجل تولية القاضي والذي ينحن على مهامه المتمثلة في الخطابة في المساجد والإشراف على الأماكن الدينية والإشراف على الذهب والمكاييل والعملة والنظر في المواريث وأموال اليتامى[٢٩]

وهنا نلاحظ التداخل بين اختصاصات القاضي والمحتسب، إذ أن المكاييل والعملة ومراقبة الأماكن الدينية كانت من عمل المحتسب، مما يدعونا للاعتقاد بأن القضاء والحسبة ربما كانتا في يد شخص واحد في بداية العصر الفاطمي.

وبالرغم من هذا الزعم لا تشك في آن وظيفة الحسبة كانت مستقلة عن القضاء في أغلب فترات الفاطميين في مصر، إذ أن جوهر الصقلي أقر القاضي أبو الطاهر في منصبه[٣٠]بينما أقال المحتسب الذي وجده في مصر وعين مكانه محتسبا من المغاربة[٣١]وهذا يؤكد لنا على أن كل وظيفة كانت قائمة بذاتها، مع قناعتنا بوجود التعاون فيما بينهما.

مقارنة وظيفة الحسبة بالشرطة:

تعد الشرطة من الأجهزة الإدارية والتنفيذية المهمة في الدولة العربية الإسلامية، وكان عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) أول من أدخل نظام العسس في الليل[٣٢]. والذي يعتبر نواة لجهاز الشرطة.

وتبرز أهمية الشرطة في كونها جهازا تنفيذيا يقوم بتنفيذ أحكام القضاة والمحتسبين، وإذا أجرينا مقارنة بسيطة بين وظيفتي الحسبة والشرطة نجد أن هنالك أوجه اتفاق وأخرى أوجه للخلاف.

أولا: أوجه الاتفاق

أ. الشرطة والحسبة تعنيان بمحاربة الفساد وحماية المجتمع.

ب. لكل منهما أعوان يساعدونهم في أداء المهام.

ج. تعتبر الشرطة والحسبة أداة تنفيذ وتقوم الشرطة بتنفيذ أحكام المحتسب إذا لجأ إليها، إذ أن أصحاب الشرطة يقومون بنشر الفضيلة والمحافظة على الأخلاق ومحاربة الفساد وهذه تمثل جانباً من أعمال المحتسب[٣٣].

ثانياً: أوجه الخلاف

أ. الشرطة أداة تنفيذ للأحكام التي يصدرها القاضي[٣٤] وليس هذا للمحتسب.

ب. لصاحب الشرطة الحق في أن يجري التحريات عن الجرائم التي تبلغ له أو عن المشتبه في أمرهم تحريات علانية أو سرية وليس هذا للمحتسب فقد كان يبحث عن المنكرات العلانية وليس له أن يتجسس[٣٥].

ج. الشرطة مهمتها تنفيذ العقوبات والتي ربما كانت موجهة من قبل السلاطين ومرتبطة برغباتهم، ما الحسبة فبحث في المنكرات الظاهرة دون التأثر برغبات الحكام في أحيان كثيرة

د. تقوم الشرطة بتنفيذ أوامر المحتسب، ولا تعبر الحسبة أداة للشرطة [٣٦].

هذا ما كان من أمر التوافق والاختلاف بين الحسبة والشرطة بوجه عام، أما في العصر الفاطمي فعد شهدت الوظيفتان تقاربا شديدا فيما بينهما، حتى أننا نجد أنهما كانتا توكلان لشخص واحد في بعض الأحيان إذ تضاف الحسبة إلى صاحب الشرطة أحيانا[٣٧]. ومما يؤكد هذا الرأي ما نكره المقريزي إذ يقول أن المعز لدين الله قلد الخراج ووجوه الأموال جميعاً والحسية والشرطيين ليعقوب بن يوسف الوزير وعسلوج بن الحسن[٣٨].

وإذا سلمنا بأن الحسبة والشرطة في بلاد الشام الفاطمية كانتا في يد رجل واحد، فربما يكون السبب في هذا أن الدولة الفاطمية – آنذاك – كانت في مرحلة التأسيس وأن الأجهزة الإدارية لم تكن قد اكتملت بعد، ولكن سرعان ما اتخذت كل من الحسبة والشرطة دورها في الدولة باعتبارها ديواناً قائماً بذاته.

الحسبة في بلاد الشام التي كانت تابعة إلى حسبة القاهرة في أيام الخلافة الفاطمية في مصر فهي لم تختلف كثيرا عن بقية البلدان الإسلامية الأخرى، فهي من حيث التشريع قاعدة من قواعد الأمر بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهي كذلك من حيث التطبيق من

الوظائف الدينية الجليلة في الدولة، يكتب بها من ديوان الخلافة، وكانت ولايتها تصدر عن نائب الخليفة في دمشق بتوقيع خاص طوال العصر الفاطمي وهي اقل من حسبة القاهرة رتبة حيث لا مجلس لمسؤوليتها بدار العدل كما يجلس محتسب القاهرة، لكن له ولاية نواب الحسبة بجميع الإعمال التابعة إلى دمشق[٣٩] وكان اهتمام الخلفاء الفاطميين بمنصب الحسبة في مصر والشام في بداية الخلافة في القاهرة، وقد تعهدوا بأنفسهم حتى وصفوها بالحسبة الشريفة وذلك باعتبارها وظيفة دينية، قضائية كبيرة الأهمية [٤٠].

وقد أولى الفاطميون اهتماما كبيرا بهذه الوظيفة، وأصبحت الحسبة في مكان منفرد تعرف به[٤١]. وكانت لا تسند إلا الى كبار وجوه المسلمين [٤٢]. واعيان المعدلين لأنها خدمة دينية، وللمحتسب استخدام المعاونون عنه بالقاهرة ومصر وجميع إعمال الدولة كنواب الحكم، حيث يطوف نوابه على أرباب الحرف والمعايش وغيرها، ويأمر نوابه بالختم على قدور الهراسين ونظر لحمهم ومعرفة جزاره، وكذلك الطباخين، ويتبعون الطرقات ويمنعون من المضايقة فيها، ويلزمون رؤساء المراكب إن لا يحملوا أكثر من حد السلامة، وينذرون معلمي المكاتب بان لا يضربوا الصبيان ضربا مبرحا، كما على المحتسب مراقبة المكاييل والأوزان[٤٣]. ففي عهد الخليفة الفاطمي المعز لدين الله (٣٤١-٣٦٥هـ/٩٥٢-٩٦٦م) تولى امر الحسبة يعقوب بن كلس[٤٤]. بهذه المهمة خير قيام، فزادت مواد الدولة المالية في عهده [٤٥]. ومن المعلوم أن مركز المحتسب الرئيسي هو مدينة القاهرة، وعد المحتسب بنظر الخلفاء الفاطميين من الأعيان والعدول وذي الحل والعقد، ولان سلطة المحتسب مستمدة من سلطة الخليفة، فان تعينه كان يتم بسجل خاص بتعين محتسب القاهرة لعظم قدرته ورفع مكانته وله حق التولية على القاهرة وتوابعها من المدن والمناطق البحرية، وكان المحتسب في بلاد الشام يجلس للفصل بين الناس في جامعي عمرو والأزهر وقد اتسعت سلطته حتى ألزم رجال الشرطة أن يقوموا بتنفيذ إحكامه [٤٦].

وبخلاف ما كان يجري في حاضرة الخلافة العباسية، بغداد، فقد كان هناك محتسبان اثنان، الأول في القاهرة، وهو أعلى من الأخر وتصرفه يتجاوز القاهرة على المناطق البحرية، والمدن التابعة لها. أما المحتسب الثاني فكان يعين على الفسطاط وتوابعها[٤٧]. أما في بلاد الشام فان مدينة القدس والخليل وغزة يتبع تنظيمها الإداري إلى مدينة دمشق ومحتسبها كذلك يتبع تنظيمها الإداري إلى مدينة دمشق في اغلب العصور[٤٨]. وفي حلب فان المحتسب كما في دمشق ومصر ومتوليها يتولى إعمال حلب ونوابه يتولون جميع المدن التابعة إلى حلب وتكون ولايتها عن النائب بتوقيع كريم ومتوليها يولى نواب الحسبة في سائر الإعمال الحلبية [٤٩].

كما قام عسلوج بن الحسين اليهودي[٥٠]. بالنظر في الحسبة في زمن المعز لدين الله وفي زمن الخليفة الفاطمي العزيز بالله (٣٦٥-٣٨٦هـ/٩٧٥-٩٩٦م) تولى أمر الحسبة رجل يقال له (الوبرة النصراني) [٥١]. حيث ولاه العزيز في محرم سنة ٣٨٣هـ/٩٩٣م الحسبة ضمانا مع السواحل[٥٢].

اما الخليفة الفاطمي الحاكم بأمر الله (٣٨٦-٤١١هـ/٩٩٦-١٠٢٠م) فقد كان شديد الاهتمام بالحسبة، ومراقبة الاسواق حتى انه قام بنفسه بمراقبة الأسواق وأصحاب الحرف والصناعات لمنع الغش، وكان يعاقب المخالف عقابا صارما[٥٣].

وقد قلد الحاكم بأمر الله لهذه المهنة رجال إدارة أكفاء تولوا إدارة هذه المؤسسة المهمة في الدولة، وقد مدتنا المصادر التاريخية بأسماء البعض من هؤلاء الأكفاء من اليهود والنصارى الذين شغلوا هذا المنصب. فقد فقلد الحاكم بأمر الله أبا سعيد النصراني الحسبة ومراقبة الأسواق في سنة(٣٨٨هـ/ ٩٩٨م)[٥٤].

وفي سنة ٣٩١هـ/ ١٠٠٠م قلد الحاكم بأمر الله أبا نجدة النصراني، وكان أبو نجدة بقالا فتفرقت أحواله حتى ولاه الحاكم الحسبة، لكنه دخل فيما لايليق به، وأساء معاملة الناس فاعتقل، ثم قطعت يده ولسانه، وقتله الحاكم في محرم سنة(٣٩١هـ/ ١٠٠٠م)[٥٥]. وبقيت الحسبة في زمن الحاكم بأمر الله من المؤسسات المهمة في الدولة لمراقبة الاسواق ومنع الغش من جهة، ولمنع المنكرات وشرب النبيذ من جهة اخرى، حيث شدد الحاكم بأمر الله على هذه النواحي المهمة في الدولة لضمان الامن والاستقرار[٥٦].

كما قام الحاكم بأمر الله بتقليد غين النصراني احد خدامه الحسبة، حيث خلع عليه في تسع ربيع الاخر سنة اثنتين واربعمائة، وقلده سيفا واعطاه سجلا، وقرئ سجله فاذا فيه لقب بقائد القواد، وامر ان يكتب بذلك ويكاتب به وركب وبين يديه عشرة افراس بسروجها ولجامها [٥٧].

وفي ذي العقدة من السنة ذاتها انفذ الحاكم بأمر الله خمسة الاف دينار، وخمسة وعشرين فرسا بسروجها ولجامها الى غين النصراني وقلده الحسبة بالقاهرة ومصر والجيزة[٥٨]. والنظر في امور الجميع واحوالهم كلها، وكتب له سجلا بذلك وكان في سجل غين مراعاة امر النبيذ وغيره من المسكرات، وتتبع ذلك والتشديد فيه، ومنع اكل الملوخيا والسمك الذي لا قشر له، والمنع من الملاهي كلها، والتقدم بمنع النساء من حضور الجنائز، والمنع من بيع العسل [٥٩]. وقام غين بجميع هذه الإعمال واستمر في عمله إلى صفر سنة ٤٠٤هـ /١٠١٣م، فصرف عن الحسبة [٦٠].

ويعتقد الباحث ان تكليف رجالات من اليهود والنصارى لمهمة تولي المحتسب في مؤسسة الحسبة بالرغم إن ذلك يخالف أهم شروط اختيار المحتسب وهو إن يكون مسلما عدلا، إلا إن الدولة الفاطمية لم تتعامل بهذه الشروط وكلف اليهود والنصارى بتولي مهمة المحتسب جاء لعدة أسباب منها ان الفاطميين كان في حكم الخليفة الحاكم التشدد مع اهل الذمة ثم بعد ذلك رفعوا شعار الاعتدال مع التعامل مع اهل الذمة [٦١]. وكذلك لكفائة هذه الشخصيات وقدرتها على إدارة مؤسسة الحسبة بكفاءة عالية وهناك سبب أخر هو التنافس المذهبي للدولة الفاطمية. وفي طرابلس الشام محتسب خاص وينصب بولاية عن النائب العام بتوقيع كريم لم يخضع إلى تنظيم دمشق الإداري أو حلب كذلك مدينة حماة التي تختص هي الأخرى بمحتسبها [٦٢]. كما أن مدينة بعلبك يوجد فيها محتسب وكذلك مدينة اللاذقية[٦٣]

ولم يظهر في دمشق نظام الحسبة مستقلا بمسؤوليته الواسعة والمحددة في العصور الإسلامية المتعاقبة وإنما كان تابعا لحسبة بغداد والقاهرة في العصرين العباسي والفاطمي، حتى أن في سنة(٤٠٥هـ/ ١٠١٤م) كان محتسب دمشق إبراهيم بن عبد الله بن حصين الغافقي[٦٤]. من قبل الحاكم بأمر الله الفاطمي [٦٥]. وكان هذا المحتسب متشددا في الحسبة كما ذكرنا، أدب مرة رجلا وكان في تأديبه شيء من الغلظة والإفراط، فلما ضربه درة قال المضروب: هذه قفا أبو بكر، فلما ضربه أخرى فقال هذه قفا عمر، فضربه أخرى فقال هذه قفا عثمان ثم ضربه أخرى فسكت، فقال الغافقي: أنت ما تعرف ترتيب الصحابة، أنا أعرفك وأفضلهم أهل بدر لاصفعنك على عددهم، فصفعه ثلاثمائة وست عشرة درة، فحمل بين يديه فمات بعد أيام وبلغ الحاكم ذلك فأرسل من يشكره ويقول: هذا جزء من ينتقص السلف الصالح[٦٦].

ومن الجدير بالذكر إن الخليفة العباسي هو الذي كان يعين المحتسب في بلاد الشام عندما أصبحت تلك البلاد ضمن أقاليم الخلاقة العباسية في بغداد إذ يقوم الخليفة بتعين الولاة وقضاة القضاة الذين يقومون بتعين رجال الحسبة في الأقاليم المختلفة وحتى في العصر العباسي الثاني الذي شهد تفاقم خطر الدول المستقلة مثل الاخشدين[٦٧]. الذين استقلوا بمصر وبلاد الشام بل ومن جاء بعدهم من حكام في عهد تعاظم النفوذ التركي[٦٨].

فان حكام بلاد الشام الأتراك حرصوا دائما على العمل تحت راية الخلافة العباسية وتوددا الى الخليفة وحافظوا على الإبقاء على ماجرت عليه العادة في بغداد من نظم الا انه من المرجح ان هؤلاء الحكام لم يقوموا بتعين من يتولى منصب الحسبة وتركوا ذلك الى من اختاروه من ولاتهم ووزرائهم من ذلك ان تاج

الملوك بوري بن ظهير الدين اتابك (٥٢٢-٥٢٦هـ/١١٢٩-١١٣٣م) قد فوض الى شحنة دمشق ويدعى السلار بختيار [٦٩]. تولى أمر البلد وسياسة الرعية[٧٠].

وكان أمثال هذا الحاكم يراعون في اختيار المحتسب ان يتصف بالدين والعلم كما انه يتم الجمع بين منصب الحسبة ومنصب والي الشرطة في شخص واحد ويتم اختيار احد القضاة لتوليها منفردة أو مع القضاء[٧١].

لقد أراد المسؤولون عن الحسبة في العصر الفاطمي أن تكون مجالا للنشاط المذهبي الاسماعيلي ،وبث الدعوة الفاطمية، فكان أكثر موظفيها فاطميون، كما كان محتسبي دمشق على الأغلب من إتباع المذهب الاسماعيلي الفاطمي [٧٢]. وقليل منهم كانوا من إتباع المذهب المالكي خاصة في عهد الحاكم بأمر الله الذي مال أواخر عهده لإتباع المذهب المالكي [٧٣]. بسبب الجفوة التي حصلت بينه وبين أنصار المذهب الاسماعيلي.

وقد اشرف المحتسب في العصر الفاطمي على إصلاح البيوت وبنائها وتنظيف الشوارع وتوزيع المياه [٧٤]. ومنع الأحمال الزائدة رأفة بالحيوان، ومنع المعلمين من ضرب الصبيان ضربا مبرحا ومنع الاعتداء على الطرقات والإضرار بالناس [٧٥]. وبسبب سياسة الفاطميين في السيطرة على كل النشاطات في المدن الشامية فقد امتدت صلاحيات المحتسب إلى كافة النشاطات التي كان يمارسها الناس في الأسواق فقد كان يراقب إقامة الشعائر والعبادات كالصلاة والصيام ويتعاهد الأئمة والمؤذنين [٧٦]. ووظيفة أخلاقية تهدف إلى إبعاد الناس عن مواقف الريب ومظنات التهم [٧٧].

ولم تختلف حسبة الشام عن الأقطار الإسلامية الأخرى لان الشرط الواجب توفرها في المحتسب هي شروط دينية إسلامية خاصة في الأمر والنهي، يجب على كل من يتولى الحسبة إن يعمل بها ولكن هناك تفاوت في التطبيق تخص قوة إرادة المحتسب أو ضعفها كما حدث لسلطان دمشق اتابك طغتكين[٧٨]. يذكر ((انه طلب له محتسبا، فذكر له رجلا من أهل العلم فأمر بإحضاره فلما بصر به، قال إني وليتك أمر الحسبة على الناس بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، قال: أن كان الأمر كذلك فقم عن هذه الطراحة [٧٩]. وارفع هذا المسند فإنها حرير واخلع هذا الخاتم فانه ذهب، فقد قال رسول الله في الذهب والحرير: أن هذين حرام على الذكور أمتي حل لإناثها) [٨٠]، قال: فنهض السلطان عن طراحته وأمر برفع مسنده وخلع الخاتم من أصبعه، وقال: قد ضمنت إليك النظر في أمور الشرطة فما رأى الناس محتسبا أحبب منه [٨١].

ان المحتسب في العصر الفاطمي في بلاد الشام فهو يمثل الحكومة وهو المسؤول عن الاشراف على الأسواق لمراجعة الأسعار والمكاييل والاوزان والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وكان ينتخب العرفاء أو يختارهم لمراقبة أصحاب الحرف [٨٢].

لقد كان في كل سوق على أرباب كل صنعة من الصنائع عريف يتولى أمرهم[٨٣]. وكان انتخاب هؤلاء العرفاء أو اختيارهم يتم بموافقة المحتسب ممثل الحكومة المسؤول عن الاشراف على الأسواق لمراجعة الأسعار والمكاييل والأوزان والمكاييل وهو الموظف البلدي الوحيد في المدينة الإسلامية زمن الفاطميين، فالعريف وكيل أو ممثل المحتسب لدى الطوائف والمهن أكثر من كونه شخصا مختارا من أصحاب المهن ليدافع عن مصالحهم لدى السلطة [٨٤]. وكان يتقاضى راتبا شهريا قدره ثلاثون دينارا[٨٥]. وقد اهتم جوهر الصقلي [٨٦]. بالقضاء على المجاعة واستتباب النظام ومعالجة الأمور بسخاء نسبي، وكان أهم ما شغله فنادى في سنة ٣٥٨هـ/٩٦٩م برفع البراطيل[٨٧].

وكان على موظفي الدولة في ذلك الوقت تطبيق مبادئ المذهب الشيعي كل في دائرة اختصاصه. ولذا كان على المحتسب ان يأمر بما دعا اليه المذهب الشيعي وان ينهي عن كل ما نهى عنه، ومن هنا نجد جوهر الصقلي يبادر بعزل المحتسب السني، وتولية محتسب شيعي يسمى ابو جعفر الخرساني[٨٨]. [٨٩]. ثم عين المحتسب سليمان بن عزة[٩٠][٩١]. وعلى ذلك أصبح عمل المحتسب الفاطمي ذا طابع خاص يختلف تمام الاختلاف عن عمل أي محتسب أخر، فعمل المحتسب في العصر الفاطمي كان لتحقيق أغراض مذهبية بحته، فالحسبة وظيفة ولكن الموظف كان لا يحكم إلا وفق المذهب الشيعي حتى ولو كان سنيا، وذلك بجعل المبادئ الشيعية جزء من قواعد الحسبة، وكان ذلك يتجلى في تطبيق المحتسب للأوامر والقوانين والمراسيم الشيعية في مختلف المجلات التي تقع تحت اختصاصه [٩٢].

ومهما يكن من امر فقد ظهر اثر المذهب الشيعي في مجالات الحسبة المختلفة وافاض المقريزي في تفاصيلها واعطانا صورة تفصيلية دقيقة، للمرة الاولى عن تطور هذه الوظيفة في عصر الفاطميين الا انه لم يفرد للحسبة مؤلفات خاصة وانما تحدث عنها في خططه في سياق حديثه عن طبقة العلماء والقضاة، او جاء الحديث عنها عرضا من خلال تاريخه للحوادث بالسنين في كتابه ((السلوك لمعرفة دول الملوك)) او من خلال عرضه للازمات الاقتصادية وطرق علاجها في كتابه ((اغاثة الامة بكشف الغمة)) او اثناء تاريخه للفاطميين الشيعة في كتابه اتعاظ الحنفاء بأخبار الفاطميين الخلفاء)) [٩٣].

لقد أراد المسؤولون عن مؤسسة الحسبة في الدولة الفاطمية ان تكون مجالا لنشاط المذهب الاسماعيلي، وبث الدعوة الفاطمية فكان أكثر موظفيها فاطميون، كما كان محتسبي دمشق على الأغلب من إتباع المذهب الاسماعيلي الفاطمي[٩٤]. وقليل منهم كانوا من إتباع المذهب المالكي خاصة في عهد الحاكم بأمر الله الذي مال في أواخر عهده لإتباع المذهب المالكي [٩٥]. بسبب الجفوة التي حدثت بينه وبين أنصار المذهب الاسماعيلي.

أقيمت للمحتسب دارا في سوق المدينة عرفت بدار العيار بهدف فحص الموازين والمكاييل، والتأكد من سلامتها، فكان المحتسب يطلب من يريد من التجار والباعة أن يكلفه بإحضار موازينه ومكاييله ليتم فحصها، فإذا وجد فيها خللا ألزم صاحبها باستبدالها، ثم سمح للتجار في العصر الفاطمي أن يقوموا بإصلاح موازينهم في دار العيار على أن يتحملوا نفقة إصلاحها ومقابلتها بالموازين والمكاييل الصحيحة الموجودة في الدار[٩٦].

وبعد عام (٣٨٣هـ/٩٩٣م) منع الفاطميون المحتسب إن يأخذ أجرا على إصلاح الموازين ومعايرتها في دار العيار[٩٧]. وكان يلزم التجار باتخاذ الأرطال والاواقي وأدوات الوزن الأخرى من الحديد حتى لا يكون من السهل تغييرها أو التلاعب بها[٩٨]. وقد بقيت هذه الدار طوال العصر الفاطمي[٩٩]. وقد دعا هذا التطور في نظم الأسواق، وهذا التعدد في اختصاصات المحتسب وتضخم مسؤولياته بحث أصبح من الصعب عليه القيام بأعباء وظيفته بمفرده إلى الإكثار من اتخاذ أعوان ومساعدين.

تولى بعض ولاة دمشق الحسبة بأنفسهم، وتولاها القضاة أحيانا. ومن أوائل من تولى الحسبة في دمشق في الفترة الفاطمية أبو القاسم علي بن الحسن بن رجا بن طعان المتوفى سنة(٣٧٦هـ/٩٨٦م) [١٠٠]. ثم تولاها القاضي محمد بن النعمان بن محمد بن منصور بن حيون القاضي (٣٤٠-٣٨٩هـ/٩٥١-٩٩٩م) الذي تولى قضاء دمشق في خلافة العزيز بالله، ثم أضيف إليه النظر في أمور الحسبة ومنها عيار الذهب والفضة والموازيين والمكاييل[١٠١]. كما تولاها في خلافة العزيز بالله شخص يعرف بالأنصاري وبقي فيها إلى سنة ٣٩٥هـ/ ١٠٠٤م[١٠٢].

وكان أبو اسحق إبراهيم بن عبدا لله بن حصن الغافقي أشهر محتسبي دمشق أيام الفاطميين [١٠٣]. وهو من الأندلس درس بمصر والشام والعراق وسكن مدينة دمشق وكان مالكي المذهب تقرب من الفاطميين خاصة بعد أن قرب الحاكم بأمر الله فقهاء المالكية، وقيل ان الغافقي كان يميل إلى الاعتزال [١٠٤].

ولاه الحاكم بأمر الله الحسبة في مدينة دمشق سنة ٣٩٥هـ/١٠٠٤م وكان الغافقي صارما في عمله يؤديه على أحسن وجه، ولايتا خر في معاقبة المخالفين اشد العقاب [١٠٥]. بقي إبراهيم بن حصين متوليا لحسبة دمشق إلى إن توفي سنة ٤٠٤هـ/١٠١٣م[١٠٦].

فصارت الحسبة في دمشق مسؤولية قاضي المدينة، فالشريف ابو يعلى حمزة بن الحسن بن العباس الحسيني المتوفى سنة (٤٣٤هـ/١٠٤٢م)الذي تولى قضاء دمشق في خلافة الظاهر لأعزاز دين الله سنة (٤٢٥هـ/١٠٢٤) أضيفت اليه ولاية القضاء صلاحيات واسعة كان من بينها الاشراف على الحسبة [١٠٧]. ثم أعطيت هذه الصلاحيات لأخيه أبي تراب المحسن بن محمد بن العباس بن أبي الجن الذي تولى قضاء المدينة وخطابتها بعد أخيه[١٠٨]. كما تولاها أبو الحسين إبراهيم بن العباس الحسيني المتوقي سنة(٤٥٤هـ/ ١٠٦٢م) الذي تولى قضاء دمشق وما أضيف إلى ذلك من نيابة عن القاسم بن عبد العزيز بن محمد بن النعمان في خلاقة المستنصر بالله [١٠٩].

امتلك المحتسب في العصر الفاطمي صلاحيات واسعة تضمنت نوعا من العقاب يبدأ بالتوبيخ والضرب بالسوط أو بالدرة، ويختلف نوع العقوبة حسب كبر الذنب أو صغره [١١٠]. كما امتلك عقوبة التعزير او التشهير[١١١]. وذلك بان يركب المذنب حمارا ويطاف به في الأسواق وهو مجلل بلباس خاص ومكلل بالأجراس وإذناب الثعالب[١١٢]. ليكون عبرة لمن يفكر بارتكاب المخالفات بعد ذلك.

وكان محتسبو العصر الفاطمي يشتركون في المواكب والاحتفالات الدينية[١١٣]. ففي عيد الفطر تولى المحتسب بمساعدة صاحب الشرطة، حمل السماط، الخاص بالحلوى وقد ذكر المقريزي في خططه ان عليا ابن سعد المحتسب حمل القصور وتماثيل السكر واشترك مع بائس الصقلي صاحب الشرطة في حمل الحلوى وذلك في شهر رمضان سنة (٣٨٠هـ/٩٩٠م) [١١٤]. وقد جرت عادة الفاطميين ابتداء من أخر جمادي الآخرة إلى نهاية شهر رمضان من كل سنة بإغلاق قاعات الخمارين في بلاد الشام والقاهرة، وان ينادي بان من يتعرض لبيع شيء من المسكرات او لشرائها سرا أو جهرا فقد عرض نفسه للهلاكها[١١٥].

إن نشاط المحتسب يقوى ويضعف حسب تحمس الخليفة أو تعصبهم للمذهب الشيعي، كما أن التطرف البالغ لم يبلغ أشده إلا في عهد خليفة واحد هو الحاكم الذي اعتنق العقيدة الشيعية وارتكب الكثير من المبالغات [١١٦].

ويذكر المقريزي ((أن المحتسب رتب عريفا على كل صنعة، وفي كل سوق، يقيل قوله في كل شيء، وله أعوان ينفذون أوامره وإحكامه)) [١١٧].

ونستنتج من نص المقريزي أن أعوان المحتسب في بلاد الشام كانوا فريقين يقومان بنوعين من الواجبات:

الفريق الأول: يقوم بالطواف والتفتيش على أرباب الحرف والمعايش، ويستخدمون كعيون يوصلون إلى المحتسب إخبار السوق ومما ذكر إن ((عريفا حنق على خباز، فسعى لدى المحتسب حتى غرم عشرة دراهم ظلما، فلما مر قاضي القضاة استغاث الخباز به، فاحضر المحتسب، وأنكر عليه ما فعل بهذا الخباز، فذكر له أن العادة جرت باستخدام عرفاء في الأسواق على أرباب البضائع، وان يقبل قولهم فيما يذكرونه فصرف هذا العريف عن العرافة بعد أن عوض المنجى عليه نقودا[١١٨].

والفريق الثاني من المعاونون: كانوا يساعدون المحتسب في تنفيذ الإحكام وقد استخدم بعض أعوان المحتسب السياط في عهد الحاكم بأمر الله الخليفة الفاطمي في بلاد الشام، في ضرب جماعة من الطحانين والخبازين [١١٩].

ويدعونا هذا الامر الى عقد مقارنة بين العصر الإخشيدي والعصر الفاطمي من حيث استخدام المعاونون المساعدين، فمحتسب العصر الاخشيدي كان يتخذ من المعاونون والحراس وسيلة للظهور والتباهي فحسب دون ان يؤدوا ما عليهم من واجبات بحيث انهم اثاروا حفيظة رجل من كبار رجالات المجتمع في ذلك الوقت مما دعاه الى مهاجمتهم وتوجيه اللوم لهم [١٢٠]. على حين أن أعوان محتسبي الفاطميين كانوا على العكس من ذلك، يؤدون إعمالهم على أحسن وجه، وإذا قصر احدهم استحق العزل، وليس أدل على ذلك من انه حين أخطاء احد العرفاء عزل فورا عن العرافة وعوض المجنى عليه[١٢١]. كما سبق ان ذكرنا. والظاهر من النصوص أيضا إن قاضي القضاة في العصر الفاطمي كان له سلطة على المحتسب، فقد أنكر فعله في حادثة عريف الخباز، وقام بعزل العريف عن العرافة[١٢٢]. على حين ان هذه السلطة العليا في تولية المحتسب وعزله في العصر الإخشيدي كانت بيد الوزير[١٢٣]. وتعددت اختصاصات المحتسب في العصر الفاطمي في بلاد الشام منها الاشراف على أداء الصلوات في الجمعة والأعياد، وأداء الديون إلى أصحابها، ومنع النبيذ والألعاب المحرمة والنهي عن التجسس ومنع الغش في الأسواق والتطفيف في الميزان والمكيال، وطريقة معاملة أهل الذمة والعبيد والجواري والدواب[١٢٤]. كما كانت تشمل الاشراف على سوق الرقيق، ودار

الضرب، واثبات اسم الخليفة على مايضرب ذهبا وفضة ونقشه أيضا على مايعمل النياشين والفرش والإعلام [١٢٥].

الخاتمة

نشأت الحسبة في بداية أمرها نشأة بسيطة شانها في ذلك شان كل وظيفة في العالم الإسلامي، بل أنها لم تكن وظيفة مستقلة في بداتها وإنما كانت مجرد أوامر بالمعروف ونواه عن المنكر، وترجع الحسبة في أصولها إلى مصادر إسلامية أساسها القران الكريم والحديث الشريف، فقد كثرت الآيات القرآنية والأحاديث النبوية التي تأمر بالمعروف وتنهي عن المنكر، وأول ما صادفتنا هذه الوظيفة في الدولة الإسلامية في أواخر العصر الاموي، ولم تكن هناك حسبة في بلاد الشام منذ الفتح الإسلامي وحتى بداية العصر العباسي ،أصبح المحتسب بعد ذلك الذي يمثل وظيفة الحسبة موظفا يعينه الخليفة أو الوزير أو القاضي للنظر في شؤون الرعية، فيأمر الناس بالمعروف وينهاهم عن المنكر، فيما يخص حياتهم الدينية والدنيوية وكان يشترط لاختياره العلم والورع، والعفة والبعد عن الارتشاء، والتعمق في علوم الفقه والشريعة، وفي العصر الفاطمي كان المحتسب يعين بمرسوم من الخليفة ويعمل له احتفال وتقرأ وصيته على المنبر، ولما كان يختار من بين العلماء، فانه يلبس زيهم، ويركب مثلهم، ويختار أعوانه، وقد اختلفت سلطاته التنفيذية باختلاف حال الشخص ونوع الجريمة، ووضحت اختصاصات محتسب بلاد الشام من حيث تنفيذ تعاليم المذهب الشيعي في الأذان والصلاة ... الخ، كما وضحت اختصاصه في الأسواق وتسعير البضائع والإشراف على دار العيار، والحسبة مثل القضاء في كونها وضعت لإنصاف المظلوم، وإلزام الظالم بأداء الحق غير أنها تقتصر على ميادين خاصة، لان المحتسب لا يتعرض لدعوى العقود والمعاملات وليس من شأنه إن يحكم فيما يدخله الإنكار، بحيث يحتاج في الإثبات إلى بينة أو يمين، وإنما يختص بالنظر في المخالفات الاقتصادية في الأسواق، وما يحدث في الشوارع والأماكن العامة من منكرات، وكان يقوم بواجبه هذا مستخدما الوسائل التي يجيزها الشرع ولو لم يطلبه احد للتدخل.

الهوامش والمصادر والمراجع

(١) الكندي، الولاة، ص٢٩٧-٢٩٨.
(٢) ابن ظافر، جمال الدين ابو الحسن بن ظافر(ت، ٦٢٣ه/١٢٥٣م) ، الدول المنقطعة، تحقيق اندريه فويه، مطبوعات المعهد الفرنسي،(القاهرة، ١٩٧٢م) ، ص٢٣-٢٤.
(٣) ابن ظافر، الدول المنقطعة، ص٢٣-٢٤.
(٤) ابن ظافر، الدول المنقطعة، ص ٢٣-٢٤.
(٥) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج٤، ص٦٢.
(٦) ابن الاثير، الكامل، ج٧، ص٣١-٣٢.
(٧) حتي، فليب حتى، تاريخ سوريا ولبنان وفلسطين، نرجمة كمال اليازجي، دار الثقافة، مؤسسة فرنكلين المساهمة للطباعة و النشر، (١٩٥٩م)، ج٢، ص١٩٣.

(٨) خليل، خالد، وحسن مصطفى، نظام الحسبة دار الميسرة(عمان، ١٩٧٧)، ص٧٤.
(٩) ينظر، ابن الاثير، الكامل، ج٥، ص٥٧٤؛ الملاح، هاشم، يحيى، الرقابة الصحية ونظام الحسبة في الحضارة العربية الاسلامية، مجلة المجمع العلمي، ج١، مج٤٤،(بغداد، ١٩٩٧)، ص٩١.
(١٠) المقدسي، احسن التقاسيم، ص١٥٦؛ القلقشندي، صبح الاعشى، ج٤، ص١٢٠؛ اكرم العبلي، خطط دمشق دراسة تاريخية شاملة على مدى ألف عام، دار الطباع،(دمشق، ١٩٨٩) ، ص٤٤٦؛ جان سوفاجيه، دمشق الشام، المطبعة الكاثوليكية ،(بيروت، ١٩٣٦م)، ص٦٨؛ زريف المعايطة، الاسواق في بلاد الشام في العصر العباسي، المؤتمر الدولي الخامس الخامس لتاريخ بلاد الشام الجامعة الأردنية، (عمان، ٤- ٨، آذا ر، ١٩٩٠م)، ص٣؛ الريحاوي، عبد القادر، مدينة دمشق،(دمشق، ١٣٨٩ه/ ١٩٦٩م)، ص١٥١؛ الفارس دارفيوا، وصف دمشق في القرن السابع عشر، من مذكرات الفارس دارفيو، نشرها أحمد ايبش، (دمشق، ١٩٨٢)، ص٢٩.
(١١) أبو المظفر محمد بن أبي العباس أحمد بن محمد الأبيوردي(٤٦٠ه/١٠٦٨م/٥٠٧ه/ ١١١٣م) هو كاتب وشاعر وأديب عربي عاش في القرن الخامس الهجري. ينظر، الزركلي. خير الدين ، الأعلام، ط٥، دار العلم للملايين، ، (بيروت، ٢٠٠٢.) ،ج٦، ص ٢٠٩.
(١٢) العماد الاصبهاني، خريدة القصر وجريدة العصر، ج٤، ص٣٨٠.
(١٣) القيسارية، سوق مغلقة لتبادل السلع الثمينة كالمصوغات والسجاد والمطرزات والمنسوجات الفاخرة، ينظر، اكرم العلبي، خطط دمشق، ص٤٧٠.
(١٤) أكرم العلبي، خطط دمشق، ص٤٧٢.
(١٥) ابن عساكر، تاريخ دمشق، ج١، ص٢٥١؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج٥، ص٣٥.
(١٦) القلقشندى، صبح الأعشى، ج٣، ص٤٨٣.
(١٧) عبد المنعم ماجد، نظم الفاطميين ورسومهم، ص١٦٣.
(١٨) الماوردي، الإحكام السلطانية، ص٢٤١.
(١٩) الشيزري، نهاية الرتبة، ص١١٣.
(٢٠) عبدالمنعم ماجد، تاريخ الحضارة في العصور الوسطى، ط٣، مكتبة الانجلو المصرية، (مصر، ١٩٧٣) ، ص٧٤.
(٢١) الماوردي، الإحكام السلطانية، ص٢٤٢.
(٢٢) المقدمة، ص٢٤٧.
(٢٣) الماوردي، الاحكام السلطانية، ص١٣٣.
(٢٤) الماوردي، الإحكام السلطانية، ص٢٤١.
(٢٥) مشرفة، نظام الحكم بمصر، ص٢٧١.
(٢٦) سهام مصطفى، الحسبة في مصر الاسلامية، ص٢١٩.
(٢٧) سهام مصطفى، الحسبة في مصر الاسلامية، ص٢٢٣.
(٢٨) سهام مصطفى، الحسبة في مصر الاسلامية، ص٢٢٣.
(٢٩) عبد المنعم ماجد، تاريخ الحضارة في العصور الوسطى، ص١٤٥.
(٣٠) حسن إبراهيم، طه احمد شرف، المعز لدين الله، ط١، مكتبة النهضة المصرية، (القاهرة، ١٩٦٣م) ، ص١٩٤.
(٣١) علي إبراهيم حسن، تاريخ جوهر الصقلي، ط٢، مكتبة النهضة المصرية، (القاهرة، ١٩٦٣) ، ص٧٢.
(٣٢) الخربوطلي، علي حسين، الحضارة الإسلامية، مكتبة الخانجي،(القاهرة، د. ت) ص٤٧.
(٣٣) سهام مصطفى، الحسبة في مصر الإسلامية، ص٢٣٧.
(٣٤) عبد المنعم ماجد، تاريخ الحضارة في العصور الوسطى، ص١٥٦.
(٣٥) ابن تيمية، تقي الدين بن محمد، الحسبة في الإسلام، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، (القاهرة، د. ت) ص٤٥.
(٣٦) مشرفة، نظام الحكم بمصر في عهد الفاطميين، ص٢٧٢.
(٣٧) المقريزي، الخطط المقريزية، ص٤٨٣.
(٣٨) المقريزي، اتعاظ الحنفا، ص١٩٦.
(٣٩) القلقشندى، صبح الأعشى، ج٤، ص١٩٣.
(٤٠) القلقشندى، صبح الأعشى، ج١، ص٤٣.
(٤١) حيث اصبح مكان الحسبة في العصر الفاطمي يقع في المكان المعروف بالابارزة حيث كان بجوار حبس المعونه دكة الحسبة ومكانها يعرف اليوم بالابارزة مكسر الحطب بجوار سوق القصارين والفحامين، ينظر ابن الطوير أبو محمد المرتضى عبد السلام بن الحسن القيسراني(ت ٦١٧ه/١٢٢٠م) ، نزهة المقلتين

في أخبار الدولتين، تحقيق: أيمن فؤاد سيد ، ط١، دار النشر فرانتس شتاينر شتوتغارت طبع في مطابع دار صادر، بإشراف المعهد الألماني للأبحاث الشرقية، (بيروت، ١٤١٢ه/١٩٩٢م) ص١١٦.

(٤٢) الا ان اغلب الفاطميين لم يتقيدوا باسناد الحسبة في كبار وجوه المسلمين، والمصادر المتوفرة بين ايدينا امدتنا باسماء العديد من اليهود والنصارى ممن تولوا الحسبة واظهروا براعة كبيرة في عملهم بهذا المنصب.

(٤٣) ابن الطوير، نزهة المقلتين في أخبار الدولتين، ص١١٦-١٧٧؛ للتفصيل اكثر، ينظر، الجواري، فتحي عبد الرضا، دور نظام الحسبة الشرعية وجهاز الاداء العام في حماية الهيئة الاجتماعية، ط١، (بغداد، ٢٠٠٢م) ص١٧.

(٤٤) يعقوب بن كلس، وزير المعز لدين الله الفاطمي والعزيز ابو فرج يعقوب بن ابراهيم بن هارون بن داود بن كلس البغدادي، الذي كان يهوديا، فاسلم وكان داهية ماكرا، فطنا، سائسا من رجال العلم، ينظر ترجمته، المقريزي، المواعظ والاعتبار في ذكر الخطط والاثار، ج٣، ص١٦٧.

(٤٥) ابن ميسر، محمد بن علي بن يوسف(ت ٦٧٧ ه/١٢٧٨م) ،أخبار مصر،(القاهرة، ١٩١٩م)، ج٢، ص١٦٢.

(٤٦) حسن، إبراهيم حسن وآخرون، النظم الإسلامية، ط٣،مكتبة النهضة المصرية، (القاهرة، ١٩٦٢م) ص٢٩٩.

(٤٧) القلقشندى، صبح الأعشى، ج٤، ص٤٥.

(٤٨) القلقشندى، صبح الأعشى، ج٤، ص١٩٨.

(٤٩) القلقشندى، صبح الأعشى، ج٤، ص٢٢١.

(٥٠) لم أعثر على ترجمته في كتب التراجم.

(٥١) الويرة النصراني، أبي زكريا ابن الوبرة النصراني الكاتب، مات سنة ثلاث وسبعين وثلثمائة، ينظر، ابن دقماق، ابراهيم بن محمد بن ايدمر العلائي(ت ٨٠٩ه/ ١٤٠٦م) ،الانتصار لواسطة عقد الأمصار، المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر،(بيروت، د. ت) القسم الاول، ص٢٤.

(٥٢) المقريزي، اتعاظ الحنفا بإخبار الأئمة الفاطميين الخلفا، تحقيق جمال الدين الشيال، لجنة احياء التراث الإسلامي، (القاهرة، ١٩٨٧م) ، ج١، ص٢٢٧.

(٥٣) ابن ابي دينار، ابو عبدالله محمد بن محمد القاسم الرعيني(ت ١١١٠ ه/١٦٩٨م)، المؤنس في اخبار افريقيا وتونس، ط٣، دار المسيرة، (بيروت، ١٩٩٣م) ، ص٦٦.

(٥٤) المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج١، ص٢٧٧.

(٥٥) المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج٢، ص٤٣.

(٥٦) فضل الله السيد محمد حسين، الموحودون الدروز في الاسلام،ط٢، الدار الاسلامية، (بيروت، ١٩٩٧م) ، ص٧٥.

(٥٧) المقريزي، اتعاظ الحنفا بإخبار، ج٢، ص٨٩؛ المواعظ والاعتبار في ذكر الخطط والاثار، ج٢، ص٢٧٢؛ محمود شاكر، اهل الذمة في مصر خلال العصر الفاطمي، اطروحة الدكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، قسم التاريخ ، (٢٠١٠م) ، ص١٩٨.

(٥٨) الجيزة، هي بلدة في غرب فسطاط مصر وهي افضل كور مصر، ينظر، ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج٢، ص٢٠٠؛ ابن الوردي، سراج الدين ابي حفص عمر(ت، ٧٤٩ه/ ١٣٤٧م) ،خريدة العجائب وفريدة العجائب، تحقيق محمود فاخوري، دار الشرق العربي،(بيروت، د. ت) ص٤٥.

(٥٩) المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج٢، ص٩١.

(٦٠) المقريزي، اتعاظ الحنفا،، ج٢، ص٢٧٣.

(٦١) سيد، أيمن فؤاد، الدولة الفاطمية، تفسير جديد،ط١، الدار المصرية اللبنانية، (القاهرة، ١٩٩٢م) ، ص١٠٠ وما بعدها.

(٦٢) القلقشندى، صبح الأعشى، ج٤، ص٢٣٨.

(٦٣) القلقشندى، صبح الأعشى، ج٤، ص٣٧٩.

(٦٤) إبراهيم بن عبد الله بن حصين الغافقي، الذي قيل انه المالكي الوحيد الذي ذهب إلى الاعتزال، ينظر، ابن الآبار، محمد بن عبدا لله بن أبي بكر(ت، ٦٥٨ه/ ١٢٦٠م) ،التكملة لكتاب الصلة، دار الغرب الإسلامي،(تونس، د. ت) ج١، ص١٣٣؛ المقري، نفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، (بيروت، ١٩٦٨) ج٢، ص٦٠٤.

(٦٥) الحاكم بأمر الله المنصور الفاطمي، ولا مصر وخلف والده العزيز بالله الفاطمي في الحكم وعمره(١١) سنة وحكم من سنة ٣٨٦-٤١٢ه/٩٩٦م-١١٢١م) ينظر، المقريزي، الخطط، ج٣، ص٢٤١؛ عبد المنعم ماجد، الحاكم بأمر الله، الخليفة المفترى عليه، مكتبة الانجلو المصرية، (القاهرة، ١٩٨٢م) ص١٠٧.

(٦٦) ابن تغري بردي النجوم الزاهرة ج٤، ص٢٣٦.

(٦٧) الاخشدين ونسبهم إلى محمد بن طنج الإخشيدي مؤسس، الإمارة الإخشيدية في مصر سنة (٣٢٣ه/٩٣٥م) وامتدت لاحقا باتجاه الشام والحجاز وزالت سنة(٣٥٧ه/ ٩٦٨م) ينظر، ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج٥، ص٥٨؛ القلقشندى، صبح الأعشى، ج٥، ص٤٥٣؛ ابن القلانسي، حمزة بن أسد بن علي(ت ٥٥٥ه/ ١١٦٠م) ، ذيل تاريخ دمشق، مطبعة الإباء، (بيروت، ١٩٠٨م)، ص١٠٠.

(٦٨) ابن القلانسي، ذيل تاريخ دمشق، ص١٠٠.

(٦٩) السلار بختيار هو احمد بن اسفنديارابن الموفق احمد الاتابكي توفي سنة(٦٣٢ه/١٢٣٥م) ، ينظر، الذهبي، تاريخ الاسلام، ج٤٦، ص٥١٥.

(٧٠) ابن القلانسي، ذيل تاريخ دمشق، ص١٩٨.

(٧١) الشيرزي، نهاية الرتبة في طلب الحسبة، ص٨٠٧.

(٧٢) الذهبي، العبر، ج٣، ص٤٥؛ المقريزي، قطعة من كتاب المقفى، ص٣٦.

(٧٣) ابن منظور، مختصر تاريخ دمشق، ج٤، ص٦٩؛ المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج٢، ص١١٩؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج٤، ص٢٣٦؛ المقري، نفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب، ج٢، ص٦٠٢.

(٧٤) الشيزري، نهاية الرتبة، ص٧-٨.

(٧٥) الماوردي، الإحكام السلطانية، ص٢٥٨؛ ابن خلدون المقدمة، ص٢٢٥؛ المقريزي، الخطط، ج١، ص٤٦٣-٤٦٤؛ عبد الكريم حتاملة، البنية الإدارية في الدولة العباسية،(عمان، الأردن، ١٩٨٥م)، ص١٦٨؛ عمارة محمد، عندما أصبحت مصر عربية، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر،(بيروت، ١٩٧٧) . ص٦٦.

(٧٦) الماوردي، الإحكام السلطانية، ص٢٤٤؛ ابن تيمية، الحسبة، ص١٤-١٥.

(٧٧) المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج٢، ص٥٣؛ حسام الدين السامرائي، المؤسسات الإدارية، ص٣٣٢.

(٧٨) اتابك طغتكين بن عبد الله أمين الدولة، ظاهر الدين ابو منصور مملوك السلطان ططش السلجوقي بدمشق وقد ترقى طغتكين في خدمة سيده حتى صار لولده دناق سلطنة دمشق يعد وفاة ابيه ططش سنة (٤٨٨ه/ ١٠٩٥م) صار طغتكين اتابكيا له وبيده جميع السلطة ثم مات دناق وترك اولادا صغارا فتمكن طغتكين من اعلان نفسه سلطانا بدمشق ونال رضا السلطان السلجوقي الاعظم ببغداد وقعت بينه وبين الصليبين حروبا كثيرة ومات سنة(٥٢٢ه/١١٢٨م)، ينظر، الشيزري،نهاية الرتبة في طلب الحسبة، ص٧-٨.

(٧٩) الطراحة، جمعها طراحة مرتبة يفترشها السلطان اذا جلس، ينظر، المقريزي، السلوك لمعرفة الملوك، (بيروت، د. ت) ،ج١، ص٤٩٩.

(٨٠) الترمذي، سنن الترمذي، ج٤، ص١٧٧؛ النسائي، احمد بن شعيب بن علي(ت، ٣٠٣ه/٩١٥م) ، سنن النسائي، دار السلام،(الرياض، د. ت) ،ج٨، ص١٦٢.

(٨١) الشيرزي، نهاية الرتبة في طلب الحسبة، ص٨؛ ابن الاخوة، معالم القربة، ص١٣.

(٨٢) أيمن فؤاد سيد، الدولة الفاطمية، ص٥٠٤.

(٨٣) المقريزي، اغاثة الأمة، ص١٨.

(٨٤) أيمن فؤاد سيد، تنظيم العاصمة المصرية وإدارتها في زمن الفاطميين، مكتبة حوليات الإسلامية(القاهرة، ١٩٨٨م) ص١٢.

(٨٥) المقريزي، الخطط، ج١، ص٤٦٤.

(٨٦) جوهر الصقلي، أبو الحسن جوهر بن عبدا لله ولد في صقلية ٣١٦ه/٩٢٨م وتوفي في القاهرة سنة ٣٨١ه/ ٩٩٢م وهو مؤسس مدينة القاهرة وباني الجامع الأزهر وهو من أقام سلطان الفاطميين **في** الشرق وهو فاتح بلاد المغرب ومصر وفلسطين والشام والحجاز، ينظر، المقريزي، المقفى، ج٣، ص٨٣؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج٤، ص٢٩.

(٨٧) البراطيل، هي الأموال التي تؤخذ من ولاة البلاد ومحتسبيها وقضاتها وعمالها على سبيل الرشوة، ينظر المقريزي، الخطط، ج١، ص١١١.

(٨٨) لم أعثر على ترجمته.

(٨٩) المقريزي، المواعظ والاعتبار، ج١، ص٣٤٠؛ اغاثة الامة، ص١٣.

(٩٠) سليمان بن عزة، رجل من المغاربة تولى ديوان الحسبة زمن الفاطمينن سنة ٣٥٩ه/٩٦٩م وقد اصبح ديوان المحتسب في زمن متصل بديوان القاضي، ينظر، اميرة الشيخ رضا فرحات، الفاطميون، تاريخهم واثارهم في مصر، دار ناشرون،(بيروت، ٢٠١٣م) ، ص٤١١.

(٩١) المقريزي اتعاظ الحنفا، ج٢، ص٧٨.

(٩٢) سهام ابوزيد، الحسبة في مصر الاسلامية، الهيئة المصرية للكتاب(القاهرة، ١٩٨٦م) ص٧٣.

(٩٣) سهام ابوزيد، الحسبة في مصر الاسلامية، ص٧٣.

(٩٤) الذهبي، العبر في خبر من غبر، ج٣، ص٤٥؛ المقريزي، المقفى الكبير، دار الغرب الإسلامي،(بيروت، ١٩٩١م) ، ص٣٦٠.

([٩٥]) ابن منظور، مختصر تاريخ دمشق، ج٤، ص٦٩؛ المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج٢، ص١١٩؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج٤، ص٢٣٦.
([٩٦]) ابن مماتي الاسعد (ت ٦٠٦ه/ ١٢٠٩م)، قوانين الدواوين، تحقيق عمران طوسون، مطبعة مصر،(القاهرة، ١٩٤٣م)، ص٣٣٤؛ مختصر قوانين الدواوين رسالة ماجستير، تحقيق عدنان الصاوي، الأزهر،(القاهرة، ١٩٨٢م)، ص١٦؛ المقريزي، الخطط، ج١، ص٤٦٤؛ سهام ابوزيد، الحسبة في مصر الاسلامية، ص٧٦.
([٩٧]) المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج١، ص٢٧٧.
([٩٨]) الشيزري، نهاية الرتبة، ص١٩؛ ابن الاخوة، معالم القربة، ص٨٥؛ حمدان الكبيسي، اصالة الحسبة العربية الاسلامية، دار الشؤون الثقافية العامة، (بغداد، ١٩٨٩)، ص٢٦.
([٩٩]) المقريزي، الخطط، ج١، ص٤٦٣.
([١٠٠]) ابن عساكر، تاريخ دمشق، ج١٢، ص١١.
([١٠١]) الذهبي، تاريخ الإسلام، ص١٩٠؛ العبر، ج٣، ص٤٥؛ المقريزي، المقفى الكبير، ج٧، ص٣٤٧.
([١٠٢]) ابن عساكر، تاريخ دمشق، ج٢، ص٤٥٢؛ ابن منظور مختصر تاريخ دمشق، ج٢، ص٧٠.
([١٠٣]) ابن عساكر، تاريخ دمشق، ج٢، ص٤٥٢؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج٤، ص٢٣٦.
([١٠٤]) ابن منظور مختصر تاريخ دمشق،ج٢، ص٧٠؛المقري، احمد بن محمد التلمساني(ت ٩٩٢م/١٥٨٤م)، نفح الطيب في غصن الاندلس الرطيب، تحقيق احسان عباس، دار صادر، (بيروت، ١٩٦٨)،ج٢، ص٦٠٥.
([١٠٥]) ابن عساكر، تاريخ دمشق، ج٢، ص٤٥٣؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج٤، ص٢٣٦
([١٠٦]) المقريزي، المقفى الكبير، ج١، ص٢٣١.
([١٠٧]) المقريزي، المقفى الكبير، ج٣، ص٦٦٤.
([١٠٨]) ابن عساكر، تاريخ دمشق، ج١٦، ص٢٣؛ المقريزي، المقفى الكبير، ج٣، ص٦٦٤.
([١٠٩]) ابن عساكر، تاريخ دمشق، ج٢، ص٤٤٩؛ المقريزي، المقفى الكبير، ج١، ص٢٠٩.
([١١٠]) ابن تيمية، الحسبة، ص٥٣؛ الكبيسي، أصالة الحسبة، ص٢٣.
([١١١]) الماوردي، الإحكام السلطانية، ص٢٣٦؛ أبو يعلى، الإحكام السلطانية، ص٢٧٩؛ المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج٢، ص٤٩؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج٤، ص٣٣.
([١١٢]) ابن تيمية، الحسبة في الاسلام، ص٥٣؛ ابن الإخوة، معالم القربة، ص١٨٤-١٨٥؛ السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص٤١٤.
([١١٣]) المقريزي، الخطط، ج٢، ص٢٧٠.
([١١٤]) سهام ابوزيد، الحسبة في مصر الاسلامية، ص٧٣.
([١١٥]) المقريزي، الخطط، ج١، ص٣٨٧.
([١١٦]) سهام ابوزيد، الحسبة في مصر الاسلامية، ص٧٦.
([١١٧]) المقريزي، اغاثة الامة، ص١٨-١٩.
([١١٨]) المقريزي، اغاثة الامة، ص١٨-١٩.
([١١٩]) المقريزي، اغاثة الامة، ص١٦.
([١٢٠]) سهام ابوزيد، الحسبة في مصر الاسلامية، ص٧٧.
([١٢١]) سهام ابوزيد، الحسبة في مصر الاسلامية، ص٧٧.
([١٢٢]) المقريزي، اغاثة الأمة، ص١٨-١٩.
([١٢٣]) سهام ابوزيد، الحسبة في مصر الإسلامية، ص٧٧.
([١٢٤]) الماوردي، الإحكام السلطانية، ص٢٥٧.
([١٢٥]) متز، الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري، ج٢، ص٢٧٤.

The Historical Development of the Al-Hesbah Foundation in the Levant during the Fatimid Period (358 - 567 AH / 969 - 1171 AD)

Ali Hadi Nagi Al Agely

***Supervised by*: Assist. Prof. Dr.**

ALI ATIYA SHARQI

College of Education / Ibn Rushd for Human Sciences

E-Mail: atheer8383@gmail.com

Abstract

The Hesbah system is an important pillar of the administration of the Arab Islamic State because it has a positive economic, administrative and legal impact and therefore it is reflected in the state of the state and its security.

Although the subject of Heisba was dealt with by tribal researchers where it was dealt with in different forms, but I have done this scientific work to uncover some of the important aspects in the history of the Levant.

In order for the fair researcher to highlight such a subject and to show the proper appearance of it, he must touch a field full of difficulties and problems.

The first of these problems: the length of time covered by the study, as the subject is (Hesba in the Levant), a period from the first century until the end of the sixth century AH is undoubtedly a long historical period of time.

Keywords: Evolution - Al-Hesba Foundation - Levant - Fatimid Period.